البيئة التنافسية و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أ. يعقوب محمد
جامعة معسكر
أ. بن يمينة خيرة
المركز الجامعي عين تموشنت

الملخص:

لقد عملت القطاعات الصناعية في الجزائر، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الحماية الحكومية لها، حيث نشأت الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية، الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي، دون أخذها لمعايير الجودة العالمية ومع التغيرات التي تشهدها الجزائر في السعي لعولمة اقتصادها، وربطه بالتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية، إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج، والمنافسة السعرية؛ فمساعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الشراكة الأوروبية، تشكل تحديا للصناعة الوطنية، مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، البيئة الاقتصادية و التنافسية، عراقيل الاستثمار و التنافس، تأهيل المؤسسات...الخ

مقدمة:

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة، و فضاءه حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية، وغاية اجتماعية ينبغي لها أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد.

وانطلاقا من هذا السياق، فإنه من الضروري وضع آليات و ميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ، متكيفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة من اجل رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الغاية منها تجاوز تلك المشاكل والعراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي.

ويشكل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإطار المرجعي لوضع هذه الآليات، حيث قدم هذا القانون التدابير المساعدة والدعم لترقية هذه المؤسسات وذلك وفق المادة الحادية عشر من.

أو لا: مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

١. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، و يتلخص مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد ٥-٦-٧ منه لتبيين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات:

١. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢ مليار دينار جزائري؛
٢. تستوفي معايير الاستقلالية؛
٣. بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	9-1	أقل من 20مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	49-10	اقل من 200مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	250-50	من 200مليون دج إلى 2 مليار دج	من100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة ٢٠٠١، ص. ص 8-9 .

٢. أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء ١٥ مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.

- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.

- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.
- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى.

تطور البيئة الاقتصادية و التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

١. إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حسب محيطها الاقتصادي مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (١٩٦٣–١٩٨٢): اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية. فتركز اهتمام الدولة في هذه الفترة بالمؤسسات الوطنية (العمومية) تحت مبدأ الاشتراكية وقامت الدولة بخلق أول قانون يتعلق بحرية الاستثمارات هو القانون ٦٣–٢٧٧ وذلك في ٢٦ جويلية ١٩٦٣.

المرحلة الثانية (١٩٨٢–١٩٨٨): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٢بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية حيث ادى هذا الموقف بوجود ارادة لتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات، منع الملكية الخاصة لعدة مشاريع الى غير ذلك

المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة ١٩٨٨ : بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :

صدر قانون النقد والقرض في ١٤ أفريل ١٩٩٠ مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة

صدر قانون ترقية الاستثمار في ٠٥–١٠–١٩٩٣ لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)

سنة ١٩٩٥: تم تحرير التجارة في الجزائر خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي من أجل تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة ١٩٩٨ لمدة سنتين. و أدت هاته الاتفاقيات إلى تخفيف حدة المديونية و تطبيق منظومة من السياسات النقدية و المالية و التجارية و الاقتصادية بصفة عامة

صدر الأمر رقم ٠١–٠٣ في سنة ٢٠٠١ الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ١٢–١٢–٢٠٠١ والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و هذا القانون يعتبر بمثابة نقطة تحول وقد تميزت هذه الفترة باهتمام جلي وكبير من طرف السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب ما جاء في المادة الرابعة ٤ من الفصل الأول من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة ٢٠٠١ " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات والتي تشغل من ١ إلى ٢٥٠ شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (٠٢) دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (٥٠٠) مليار دينار ".

يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية وهذا ما لم تأخذه الجزائر بعين الاعتبار أثناء تحديدها لهذا التعريف، حيث نجد أن هناك مؤسسات عمومية (تابعة للدولة) تشغل من ١إلى ٢٥٠ عامل، تصنف أيضا على أنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية

وهذا ما سوف نجده عند إطلاعنا على مكونات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب تصريح الوزارة المعنية.

ثالثا: السياسات و الإجراءات من اجل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

١. ترقية المناولة والشراكة:

تعتبر المناولة أو المقاولة من الباطن الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية، وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب؛ كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة لهذا المجلس، وتتمثل المهام الرئيسية له فيما يلي:

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق الاندماج الوطني؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها؛
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

٢. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية:

إن مسألة تأهيل المؤسسات تقودنا بالضرورة إلى الحديث عن تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، ذلك أن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض على السلطات العمومية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل، والتي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب، بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل.

ولتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، أعدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا وطنيا لتأهيل هذه المؤسسات بقيمة مليار دينار جزائري سنويا، يمتد إلى غاية سنة ٢٠١٣ .

٣. التعاون الدولي:

إن التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم بصفة عامة، والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وكذا التحديات التي تواجهها الدولة من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والتحضير للانظمام للمنظمة العالمية للتجارة تفرض على الجزائر أن تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة في مجال الشراكة والتعاون الدولي، سواء على شكل قروض ممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو إعانات الهيئات الدولية؛ واستغلال هذه القروض استغلالا أمثلا، وتوجيهها نحو العملية الإنتاجية، وتحسين أداء هذه المؤسسات، وبالتالي تطوير الاقتصاد الجزائري ككل؛ ونذكر من بين أشكال التعاون الدولي ما يلي:

- برنامج "ميدا"(MEDA) لتنمية و تأهيل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤتي ثمارها، وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف؛ وليس أدل على ذلك من برنامج "ميدا" المندرج في إطار التعاون الأورو– متوسطي، خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، إذ وانطلاقا من هدفه الأساسي المتمثل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعادة تأهيلها، وتأهيل محيطها، تم تحقيق إلى غاية جوان ٢٠٠٤ حوالي ٤٠٠ عملية تأهيل

وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة ٢٠ مليون أورو لتحسين ظروف حصول المؤسسات على القروض؛ ويرتكز هذا البرنامج على المحاور الأساسية الموالية:

- تطوير التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم إنشاء وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.

وقد حدد هذا البرنامج مجالات التعاون، والمتمثلة في التطور الاستراتيجي، التسويق والإنتاج والصيانة والجودة، الإدارة والتنظيم المحاسبة والمالية ومراقبة التسيير والتموين والتصدير

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

لقد تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، وإحداث محاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، كماليزيا، إندونيسيا، وتركيا، هذه الدول التي تملك تجارب متقدمة في هذا الميدان.

- التعاون مع البنك العالمي:

تم إعداد برنامج تعاون تقني بين البنك العالمي– خاصة مع الشركة المالية الدولية (SFI)– مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لإعداد ووضع حيز التنفيذ برنامج خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وإعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية، والتي جسدت بإحداث وحدة لتسيير البرنامج، واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع.

- التعاون الثنائي:

في مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني إلى مرحلته الثالثة حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان، بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكة لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من برامج التعاون الثنائي خاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا وكندا.

- ترقية التشاور:

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، على غرار باقي دول العالم، وما أفرزته من أشكال وصيغ وأساليب في تنظيم المجتمع للتكفل بانشغالاته، وتبعا للبرنامج المعتبر الذي شرع فيه من طرف الدولة، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعوا ليلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية الاقتصادية، وكذا مستقبل المؤسسات الاقتصادية للبلاد، من خلال التشاور مع هيئات الدولة.

إن عملية ترقية التشاور تعتبر من المهام الأساسية التي تضطلع بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاط هذه

المؤسسات عن طريق الجمعيات المهنية، ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية هذا القطاع من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية، قصد إعداد الخطط الاستراتيجية لترقية القطاع وقد تم تدعيم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في المادة ٢٥ منه وهذا بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

- تطوير آليات التمويل:

يتميز النظام المالي والمصرفي الجزائري بتقاليده وأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقدة، ورغم انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، فأن نمط تسيير المؤسسات المالية لا زال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان نقائص واحتياجات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون متضمنة لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة، ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية ولبلوغ ذلك يجب مراعات ما يلي:

- إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية؛
- الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
- الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فاعلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث شركة رأسمال المخاطرة تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛
- إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا مركزية قرار منح القرض المتواجد بالجزائر العاصمة، وتفويض وكالات جهوية لتبسيط وتسريع الإجراءات؛
- مراجعة نسبة الفائدة بالتخفيض، مع ضرورة توفير معدلات فائدة امتيازية لصالح المستثمرين في هذا القطاع.

- تطهير العقار الصناعي وتنظيمه:

يتميز العقار الصناعي في الجزائر بالفوضى وسوء التسيير، والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والاستراتيجية الفعالة؛ ولإنهاء الفوضى في توزيع واستعمال الأراضي، والقواعد العقارية من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي، وإعداد سياسة مبنية على الشفافية، بإحداث هيئات متخصصة وإدخال إجراءات لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وإنشاء صندوق ضمان فيما يخص العقار، وإحداث بنك للمعلومات حول العقار المتوفر، وكذا إعداد دليل للإجراءات اللازمة للحصول على العقار الصناعي يتضمن ما يلي:

- الاطلاع على الإمكانيات العقارية الموجودة والمعروضة؛
- قيمة كل عقار ومكانه؛
- دفتر شروط الاستفادة من العقار.

٤. المعوقات التي تحد من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

جمود المحيط الإداري: تشكل الإجراءات الإدارية مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض، وقد عانى الاستثمار المنتج عبئ الإدارة ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبئ هذا الجهاز حيث تعكس الأنظمة التسعيرية مميزات محيط غير مرن:

- تباطؤ الإجراءات.
- تعقيد الشبكات.
- تفسير ضيق للنصوص.
- نقص الإعلام.

حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة، أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـ ٥ سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، و بسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة .وللإشارة فان الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و٢٤ أسبوعا ، وفي البرازيل بين ٤ و ٧ أسابيع أما اسبانيا فبين أسبوع و ٢٨ أسبوعا و السويد بين ٢ و٤ أسابيع..

٥. المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي:

يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مشاريعهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من اجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية، والى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ل:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء.

ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسالة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

وحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة ٢٠٠٢ على عينة تتكون من ٥٦٢ مؤسسة فان ٣٨٪ من هذه المؤسسات استغرقت مدة ٥ سنوات للحصول على العقار المناسب.

- عدم توفر المناطق الصناعية على المنشآت القاعدية الضرورية للاستثمار كالكهرباء، والغاز والماء، والطرق والهاتف حيث أن الكثير من المستثمرين يغيرون أو ينفرون من الاستثمار بها بمجرد زيارتها.

مشاكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل، ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، إما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد.

و ترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب أهمها :

عف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي ،فمن أهم و اخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد مشكلة التمويل و ذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف و الضمانات.
- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات.
- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الأولويات.

فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.

غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية:

تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا انه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية، مما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير كما ضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مشاكل التموين:

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد و التي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي اثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية ،وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال.

ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني:

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة و الضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل و العولمة تضغط على المؤسسات بمختلف أنواعها و أحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة و صغر الأسواق المحلية التي تخدمها و قلة الديناميكية التكنولوجية، إضافة إلى المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير كذلك.

ولا يوجد في معظم هذه الدول قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوي وديناميكي، واهم ما يميز هذا القطاع هو قلة المؤسسات الحديثة القائمة على كثافة رأس المال، إذ نجد أن العديد منها يستعمل تكنولوجيا بسيطة وتقليدية للغاية ويخدم سوقا محدودة جدا، وتتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية و التسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الاقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات اقتصاد السوق.

ويعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات و المشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق و ميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار، و بالتالي تواجه المؤسسة مشاكل تسويقية تتمثل في ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار والنوعية والكمية يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحدٍ كبير في بقائها واستمرارها.

النشاطات المقننة: وهي نشاطات التي تحتاج إلى اعتمادات و إلى تراخيص وزارية مما يؤدي إلى صعوبة الحصول عليها .

ملاحظات تقويمية حول البعد الاستراتيجي في السياسات والآليات السابقة:

من خلال السياسات والآليات التي ذكرناها سابقا، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية من خلال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاعدة الانطلاق نحو التنمية الشاملة، يمكن ملاحظة الأبعاد الاستراتيجية لهذه السياسات والآليات، والمتمثلة في:

البعد القانوني– التنظيمي:

تساعد القوانين واللوائح التنظيمية على تحديد الهياكل الاجتماعية، كما أن لمعظمها آثار اقتصادية، ولذا كانت الأطر القانونية والتنظيمية الكافية متطلبا ذا أهمية بالغة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛ وعلى الرغم من أن الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية يعد واحدا من أكبر المعوقات التي تواجه الاستثمار والتشغيل، فإننا نجد هذا الإفراط، إضافة إلى البيروقراطية يغطيان كافة جوانب الحياة في الجزائر؛ وتتسم اللوائح التنظيمية في الجزائر بأنها متغلغلة في كل شيء، ويتم تطبيقها بصورة غير متسقة وبلا كفاءة. ومن هذه اللوائح التي يرد ذكرها باعتبارها تمثل مشكلات عامة تلك المتعلقة بحيازة الأراضي، وبدء نشاط جديد أو التوسع في الأنشطة القائمة، وتراخيص الأعمال، والقواعد الصحية وقواعد السلامة.

إن وضع محيط تنظيمي محفز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد الاعتبارات الهامة في سياسة التنمية وجهود الإصلاح التنظيمي؛ ويعتبر تخفيض الأعباء التنظيمية عن كاهل هذه المؤسسات وإزالة المعوقات التي تحول دون وصولها للأسواق هي عوامل هامة ودقيقة.

لقد اهتمت الدولة بوضع الأطر القانونية والتنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون العمل على تسييرها ومتابعتها، لذلك وجب عليها تسيير الأوضاع القانونية والتشريعية، والتعليمات والقرارات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

البعد المؤسسي:

اهتمت الدول التي نجحت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد إطار مؤسسي في شكل هيئة مستقلة، أو إدارة أو تنظيم يتولى أمور هذه المؤسسات، ويقدم لها النصح والإرشاد في النواحي الإدارية والفنية والتسويقية والقانونية، ويساعد على إيجاد حلول لمشاكلها، ويكون حلقة الوصل بينها وبين الجهات الحكومية وكافة أجهزة الدولة، ويعقد لها المؤتمرات السنوية ويتكلم باسمها، ويبحث لها عن السبل والوسائل والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على دعمها وتطويرها وفي هذا السياق فإن الجزائر قامت بإحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعمل على صياغة الأطر العامة لسياسة متكاملة للدولة تجاه قضية تنمية هذه المؤسسات، بهدف زيادة وتطوير قدرتها التنافسية، حتى يتسنى لها لعب دور ريادي في إصلاح الميزان التجاري عن طريق اقتحام الأسواق العالمية، والصمود أمام المنافسة في الأسواق المحلية.

وفي ظل ازدياد المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو العالمية، فقد كانت حاجة ماسة لزيادة وتفعيل التنسيق بين هذه المؤسسات والجهات المختلفة المتعلقة بهذا القطاع في ضوء توجه الدولة نحو التصدير، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البعد التمويلي:

وهو توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة في فترات السماح والسداد في أسلوب منح الائتمان وفي طلب الضمانات، وفي هذا الشأن عملت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المشروع الحكومي لإصلاح المنظومة البنكية والمالية، في إعداد واقتراح آليات مالية جديدة في بلادنا تستفيد منها هذه المؤسسات، ووضع تدابير الدعم المالي وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع واستخدام الأدوات الحديثة في مجال للتسيير.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع على بروتوكول تعاون لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الوطنية، وذلك في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١، حيث سيعمل الطرفان (الوزارة والبنوك العمومية) على:

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المتعددة والمحددة من طرف بنك الجزائر؛
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نمو كبيرة وقيمة مضافة ومنشئة لمناصب العمل؛
- تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال فعال ومباشر؛
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة المصدرة عن طريق تمويل ملائم؛
- وضع برامج تكوينية تجاه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية طبقا لبرنامج المحاسبة الوطني، وذلك بمبادرة من الوزارة؛
- وضع في متناول هذه المؤسسات مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض؛

المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنظيمهم على شكل " نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية.

ويعتبر إنشاء صندوق ضمان القروض أول ميكانيزم مالي ينشأ لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البعد المعلوماتي:

تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في محيط معلوماتي ضعيف جدا، ولا يساعد بأي حال من الأحوال على تنميتها وتطورها، فغياب البطاقات الصحيحة والمفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافيا، صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية، يؤثر سلبا على نمو وتطور هذه المؤسسات؛ لذلك يجب وضع نظام معلومات وطني يهتم بجمع وفحص ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار قامت الوزارة باقتراح إنشاء بنك للمعطيات الاقتصادية، والذي يؤسس لمنظومة الإعلام الاقتصادي والإحصائي للقطاع، والذي يعتبر حجر الزاوية في بناء الاستراتيجيات، بناء على ضوابط ومؤشرات ومعالم علمية وعملية ترصد بها حركية النمو الاقتصادي.

خاتمة و نتائج :

لقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة ، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء وبصدد الاستيراد الفوضوي نذكر:

– غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شانه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات المحلية ومن ثم وضع ما يلزم من سياسة حمائية.

– صعوبات توزيع الإنتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتجات المستوردة.

إضافة إلى المشاكل السابقة يمكن إضافة مشاكل هيكلية يمكن إجمالها فيما يلي

- ضعف روح التقاول التي تعني قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد على استثمار أموالهم وتقبل مجموعة من المخاطر بعرض منتجات في السوق بهدف تحقيق الربح .
- ضآلة حجم التمويل: وهذا راجع لعدم وجود مرونة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة من طرف القطاع المصرفي نتيجة شروط القروض والضمانات المفروضة، بالإضافة إلى عدم وجود تنوع في قنوات الائتمان حسب نوع واستخدام القرض ودرجة أهمية الصناعة.
- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار المباني والأراضي أو انعدامها بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على مقومات عوامل الإنتاج الأخرى؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية لقبول المشروع.

بالإضافة إلى ما سبق نجد كذلك بعض المشاكل المرتبطة ببيئة المؤسسة الداخلية مثل :

- غياب أو ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات التسيير يجعل المؤسسة الصغيرة غير قادرة على المنافسة والتكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى أن انعدام أو صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار؛
- القصور في الجوانب الفنية وضعف المهارات الإدارية، سياسة التوسع غير المخطط، ضعف الخبرة التسويقية، عدم توافر فرص التدريب الجيد...إلخ.

العامل التكنولوجي:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل .

إن تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب إعداد استراتيجية تحمل في طياتها محاور تهتم بالتكفل بانشغالات القطاع، ومن أهم هذه المحاور نجد:

- ترسيخ ثقافة التقاول، وغرس روح المبادرة في المجتمع؛
- تنويع وتكثيف نسيج المؤسسات؛
- وضع هيئات محلية لا مركزية ملائمة للمحيط المؤسساتي والاقتصادي الجديد؛
- تكريس الحوار والتشاور بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- ضمان اندماج فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلية والدولية؛
- وضع تشريع مرن وملائم يتماشى مع التغيرات المحلية والدولية، يستجيب لتطلعات وطموحات المؤسسة؛
- إنشاء خريطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسمح بحصر فرص الاستثمار المحلية المقترحة للمقاولين الوطنيين والأجانب؛
- إنشاء منظومة إعلامية اقتصادية حديثة وناجعة؛
- متابعة سياسة تخفيض الأعباء الجبائية وشبه الجبائية لفائدة مؤسسات القطاع؛
- استثمار الذكاء في إنشاء المؤسسات القادرة على التحكم في التكنولوجيا الحديثة.

و حتى تعمل هذه الاستراتيجية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد أن تتحقق العديد من العوامل، أهمها:

- إتباع أساليب علمية محددة لصياغة الرسالة والاستراتيجية والسياسات والإجراءات والبرامج؛
- تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؛
- النص على القواعد المحددة للتعاقدات من الباطن، و مواجهة حالات الإفلاس والتعثر، وتنظيم التجارة لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة؛
- تسهيل إجراءات التراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية الأخرى؛
- توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بحجم وأنشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، ودراسة نقاط القوة والضعف داخل هذا القطاع، ودراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بها وذلك لإعداد الصياغة الصحيحة لاستراتيجية دعم وتطوير هذه المؤسسات.
- الإفصاح عن البرامج الاقتصادية المعلنة.
- إحصائيات حول المقاولين و حول المشاريع المتخصصة.

إنشاء مقاطعات تشمل نسيج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب خصائص المنطقة الجغرافية و توفر مختلف الموارد

المراجع:

١. المادة ١١ من القانون التوجيهي رقم ١٨/٠١ لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في ٢٠٠١، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص١٠، ١١.

٢. المادتين: ٢٠، ٢١ من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص١٣.

٣. مخيمر، عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

٤. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، ٢٥ – ٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص ١٢٠ .

٥. مخيمر، عبد العزيز جميل، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

٦. المادة ٢٥ من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص١٦.

٧. قانون رقم ١٣/٨٢ المؤرخ في ١٩٨٢/٠٨/٢٨ يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد ٣٥، المؤرخة في ١٩٨٢/٠٨/٣١.

٨. القانون رقم ٩١– ١٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠، يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد١٤، الصادرة بتاريخ ١٨ أفريل ١٩٩٠.

٩. ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، الجزائر والنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٣٥.

١٠. القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، قانون التخطيط، القانون التجاري المعدل، وقانون صناديق المساهمة...الخ ، انظر: طواهر م التهامي، و ناصر دادي عدون :تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1994 – ١٩٩٨ و أفاقه، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد 04 عدد ٠٤–٢٠٠١.

١١. عبد الرحمن تومي، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث الجزائر، العدد الثامن، جويلية ٢٠٠٦، ص ١١٩.

١٢. عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

١٣. خميسي نويوة، نحو تعميق التشاور مع الهيئات المحلية، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد: ٠١ ص٠٧.

١٤. بوخاوة اسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، ٢٥–٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص١٦.

١٥. المادة ٢٥ من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص١٦.

١٦. موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعت التقليدية: www.pmeart-dz.org

١٧. د.الربيعي، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمرالمختار، ليبيا :٢٠٠٦، ص٧– ٨ بتصرف، http://mpra.ub.uni-muenchen.de

١٨. د.الربيعي، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص ٣ بتصرف

١٩. محمد لبيب عنبة، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر:٢٠٠٣،ص٣٨
٢٠. صلاح محمد عبد الباقي، قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص١٢٩.
٢١. موزاي سيد علي،_توقيع بروتوكول اتفاق مع هيئات مالية وطنية، مجلة فضاءات، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد:٠١، مارس– أفريل ٢٠٠٢، ص١١.